



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

التنظيم القانوني لمجلس تدقيق قضايا المتقاعدين

بحث مقدم جزء من متطلبات الحصول على الدبلوم العالي
في القانون العام

الطالب

فهد ناصر محمد الجبوري

إشراف

الدكتور محمد عزت فاضل

أستاذ القانون الدستوري المساعد

المستخلص

تنشأ المنازعة التقاعدية عن تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ المعدل النافذ وقد عبر عنها بـ(قضايا التقاعد)، لتشكل كل ما يتفرع عن الحقوق التقاعدية التي تمنح للفرد بعد إحالته على التقاعد، إذ تكون هذه المنازعة بين دائرة التقاعد إلى هيئة التقاعد الوطنية وبين المتقاعد.

عمد المشرع العراقي إلى استخدام أسلوباً خاصاً لحل تلك القضايا. إذ انشأ مجلس تدقيق قضايا المتقاعدين" الذي يعد من الناحية القانونية مجلساً ادارياً بحكم تكوينه، وطبيعة قراراته ولا يخضع لقانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ. الامر الذي يتعارض مع حقوق الانسان الاساسية الواردة في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ كحق التقاضي وحق المثل امام محكمة مستقلة والعلانية في سير جلساتها ولا يغني عن ذلك خضوع قراراته لرقابة محكمة التمييز لوجود انخفاض في درجات التقاضي.

ويحمل التنظيم القانوني لمجلس تدقيق قضايا المتقاعدين في طياته الغموض من جهة إذ ورد اختصاصه على نحو واسع ولا سيما طبيعة القضايا التقاعدية، ومن يحق له الاعتراض ، مما قد يزيد من اعباء المجلس. ومن جهة اخرى عدم كفاية التنظيم القانوني إذ لم يبين القانون الجهة التي يرتبط بها المجلس ومدة العضوية فيه، ولم يضع شروط معينة لتقديم عريضة الاعتراض. كما لم يأخذ بالتظلم الوجوبي كطريق للتسوية الودية. كما ان هناك بعد مكاني بين الافراد ذوي العلاقة ومكان المجلس ، مما يفوت العديد من مصالح المتقاعدين.

Abstract

Pension dispute arises from the application of the unified retirement law No .9 of 2014 in force as amended by (retirees cases) to form all the branches of the pension rights generated by the individual after being retired as this department to the national retirement body and the pensioner.

The Iraqi legislature has used a special method to resolve these issues, as it established the "pensioners audit board" which is legally an administrative board by virtue of its decisions and is not subject to the Civil procedure law No .83 of 1969, which is in force. The constitution of Iraqi is soft in 2005 as the right of litigation and the right to appear before an independent and public court in the conduct of its hearings the legal structure of the board of audit of retirees cases carries with it ambiguity on the one hand as its competence is widely mentioned , especially the nature of pension cases and who is entitled to object, which may increase the burdens of the board. On the other hand , there is insufficient legal regulation as the law does not specify the body to which the council is bound and it did not set certain conditions for the submission of the petitions. It also did not take the obligatory grievance and administrative reconciliations as two ways of amicable settlement. which misses many of the interests of retirees.

